جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية)
20 يناير/ كانون ثان 2019

ق- 032/ (01/19)/ 38-خ (0507)

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الرابعة
(بيروت - الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)

كلمة
سيـادة الرئيـس الباجي قايد السبسي
رئيـس الجمهوريـة التونسيـة

كلمة
سيادة رئيس الجمهورية
الباجي قايد السبسي
إلى
القمّة العربية التنموية
الاقتصادية والاجتماعية

(بيروت : 19-20 جانفي 2019)

بسم الله الرحمان الرحيم

فخامة الرئيس العماد ميشال عون، رئيس جمهورية لبنان،
أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيّدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أنقل لكم تحيات سيادة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي وتمنياته بنجاح القمة. كما أتقدّم بأصدق عبارات الشكر والتقدير لفخامة الرئيس العماد ميشال عون ولجمهورية لبنان الشقيقة على احتضانها للدورة الرابعة للقمّة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية وما وفّرته لها من حسن التنظيم وأسباب النجاح، وعلى ما حظينا به من كرم ضيافة وحسن وفادة منذ حلولنا بأرض الأرز الطيبة.

كما أعرب لحضرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عن فائق تقديرنا على الرئاسة الموفقة للمملكة العربية السعودية الشقيقة للدورة السابقة للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وما تحقق خلالها من نتائج هامة.

والشكر موصول لمعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، للجهود القيّمة في خدمة القضايا العربية ودفع مسيرة العمل العربي المشترك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

تمثّل قمّتنا هذه خطوة جديدة على درب تحقيق رؤيتنا المشتركة التي طالما عبّرنا عنها، والمتمثلة في تعزيز البعد التنموي والاقتصادي في عملنا العربي المشترك من أجل تلبية تطلّعات شعوبنا نحو التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة والمتضامنة. وهي محطة جديدة على درب هذا المسار التجديدي في عملنا المشترك، الذي انطلق مع انعقاد الدورة الأولى للقمّة سنة 2009 بدولة الكويت الشقيقة.

كما أنّ اختيار محور "الإنسان العربي محور التنمية" شعارا لها، يحمل دلالات عميقة وهامّة في هذا الاتّجاه. ففي ظلّ الأوضاع الصعبة التي تردّت فيها المنطقة منذ سنوات، وما تسبّبت فيه من مآس إنسانية واستنزاف لمقدّرات بلداننا، وإرباك لمسارات التنمية بها، باتت الحاجة ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى، لإعادة ترتيب أولوياتنا في إطار رؤية مشتركة، محورها الرئيسي المواطن العربي، وهدفها الأساسي الاستجابة لاحتياجاته التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

فالعالم من حولنا يتقدّم بثبات على درب التطور التكنولوجي والنماء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، حيث قطعت بقية التجمّعات الإقليمية خطوات عملاقة وحقّقت مستويات هامّة من التكامل والتطور الاقتصادي، وبالمقابل فإنّ الوطن العربي، ورغم ما اجتمعت لديه من خصائص الوحدة ومتطلبات التكامل، وما يتوفر عليه من ثروات طبيعية وإمكانيات هامّة وطاقات بشرية مؤهلة وموقع استراتيجي متميّز على مفترق طرق التجارة العالمية، لم يتمكّن بعدُ من تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، وظلّ غير مندمج بالفاعلية المطلوبة في منظومة الاقتصاد العالمي.

كما أنّ التأثيرات السلبية للأزمات والأوضاع المضطربة التي تشهدها المنطقة، مازالت متواصلة على نسب النموّ الاقتصادي والاستثمارات الخارجية والمحلية، وحجم التبادل التجاري ونسق التدفّق السياحي، علاوة على إسهامها في تفاقم نسب البطالة واتّساع رقعة الفقر ومستوياته، واستفحال ظاهرة اللجوء، حيث يمثّل اللاجؤون العرب 53 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم، في حين أنّ نسبة السكان العرب لا تتعدّى 5 في المائة من سكان العالم.

وفي اعتقادنا، فإنّ تجاوز هذا الوضع يتطلب اليوم، إلى جانب دفع مسارات التسوية السياسية للأزمات القائمة، مزيد تركيز جهودنا المشتركة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، باعتبارها المدخل الأساسي لمناعة المجتمعات وتماسكها، وتحصينها ضدّ

الاختراقات وتطوير قدرتها على حفظ أمنها واستقرارها داخليا، والدفاع عن مصالحها وسيادتها خارجيا.

ولمّا كان العمل الاقتصادي العربي المشترك جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي في مفهومه الشامل، وحاجة ملحّة لدعم مسارات التنمية في بلداننا، فإنّه من الضروري تشخيص المعوّقات التي حالت دون تحقيق الارتباط العضوي والتكامل بين اقتصادياتنا والعمل على معالجتها، وإعادة بلورة رؤية تنموية تكاملية تأخذ بعين الاعتبار ظروف المنطقة وإمكانياتها وأولوياتها، وتساهم في إخراجها من نسق النموّ البطيء نحو النجاعة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وتنويع مصادر الثروة واستثمار كل الإمكانيات المتاحة في مجتمعاتنا.

فبقدر ما نتقدّم في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وفق رؤية مشتركة وتكاملية، بقدر ما تتوفّق جهودنا في معالجة بقية قضايانا والنهوض بأوضاع منطقتنا وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار فيها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

من منطلق حرصنا على دفع التعاون والتكامل الاقتصادي والتنموي بين بلداننا، فإنّ تونس ترحب بالمشاريع والقرارات التي سيتمّ اعتمادها في هذه القمة، والمتعلقة أساسا بالطاقة والاستثمار والأمن الغذائي ومكافحة الفقر وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، وتفعيل دور القطاع الخاص، ودور المرأة والشباب في الحياة الاقتصادية.

وفي اعتقادنا، فإنّها تكتسي كلّها أهمية بالغة وأبعادا استراتيجية، وتندرج ضمن مسار تحقيق النقلة النوعية المنشودة في عملنا العربي المشترك. كما ندعو، في نفس السياق، إلى مواصلة تنفيذ قرارات القمم السابقة، وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع التكاملية المشتركة.

وباعتبار الارتباط الوثيق بين التنمية والأمن، وفي ظلّ الأوضاع العالمية الراهنة التي لا مكان فيها إلا للتكتّلات القوية والمتماسكة، نجدّد التأكيد على ضرورة مواصلة العمل على تعزيز مقوّمات السلام والاستقرار في المنطقة، بما يمكّن من دفع علاقات التعاون ورفع حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية العربية البينية، وتحسين البيئة الاستثمارية العربية وتيسير حركة رؤوس الأموال في المنطقة، وإقامة الشراكات في المجالات الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية العالية، واستثمار كلّ الميزات التكاملية المتوفّرة بين بلداننا.

فالتقدّم على مسار التكامل الاقتصادي، سيسهم في رفع نسب النموّ الاقتصادي لبلداننا، وتنمية الثروة وخلق مواطن الشغل للشباب الذي يعاني من البطالة والمعرّض لمخاطر الاستقطاب والاستغلال من قبل تيارات التطرف العنيف والجريمة المنظّمة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

نحن واعون بالصعوبات الظرفية القائمة في المنطقة، والتي أعاقت إلى حدّ الآن دفع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وفي اعتقادنا، لا بدّ من العمل على تجاوز هذا الوضع وتحرير مجالات التعاون الاقتصادي والتنموي من تأثيرات الأوضاع السياسية، من خلال اعتماد استراتيجية واقعية تستند، في مرحلة أولى، إلى الحدّ الأدنى من المصالح المشتركة والأكيدة في المجالات الاقتصادية، التي لا يمكن أن تتأثر بالخلافات السياسية أو تقلّبات الوضع العربي، وتكون بداية لانطلاقة جديدة في عملنا العربي المشترك بأهداف وأولويات واضحة، في مقدّمتها الارتقاء بالأوضاع المعيشية للمواطن العربي من خلال توفير مقوّمات الحياة الكريمة وخلق مواطن الشغل والأخذ بناصية العلوم والتكنولوجيات الحديثة، وتحقيق الأمن الغذائي وكلّ أسباب الرقي والرفاه الاجتماعي، بعيدا عن النزاعات والمآسي والحروب.

فلا يمكن الحديث عن الأمن القومي العربي وتحقيق اندماج أكبر في المنظومة الاقتصادية العالمية والتفاعل الإيجابي مع بقية التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية، في حين أنّ المنطقة تتصدّر الإحصائيات العالمية لأعداد اللاجئين والمهجرين ونسب الفقر والإرهاب، وتدنّي مؤشّرات التنمية البشرية وضعف البنى التحتية وتضاؤل المبادلات التجارية وحجم الاستثمارات البينية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

نحن على ثقة بأنّنا قادرون، بفضل ما يحدونا جميعا من إرادة راسخة، على تحقيق أهداف هذه القمة، التي تندرج ضمن التوجّه الاستراتيجي للنهوض بأوضاعنا، على أن نمضي قدما في تنسيق مواقفنا من أجل رؤية موحدة وواضحة في هذا الشأن، واعتماد الخيارات الناجعة ومواصلة البناء على ما تمّ إنجازه منذ القمّة الأولى في الكويت، لدفع التعاون والتكامل الاقتصادي والتنموي بين بلداننا.

وفي نفس هذا السياق، سنحرص على مواصلة العمل بالتنسيق مع البلدان العربية الشقيقة في هذا الاتّجاه، عندما نسعد باستقبالكم في بلدكم الثاني تونس، بمناسبة انعقاد القمّة العربية العادية، التي ستتشرّف تونس بترؤسها واحتضانها في شهر مارس 2019.

نجدّد الشكر لجمهورية لبنان الشقيق، ونتمنى لأعمال قمّتنا النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته